

وضع القدس في مسودة قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤.

اعداد: نسيم شاهين

تحظى مدينة القدس وتعزيز صمود مواطنيها في مواجهة السياسات الاسرائيلية الهادفة إلى تهجير أهلها وتهويدها بأهمية خاصة من قبل صانعي القرار الفلسطيني، والتي يفترض أن تترجم تلك الأهمية في كافة الخطط والبرامج الوطنية، ومن خلال ما ورد في مسودة قانون الموازنة العامة للسنة المالية للعام ٢٠١٤، وبشكل خاص في تكلفة البرامج والبرامج الفرعية، نجد أن ما خصص للقدس كالاتي:

- **محافظة القدس - برنامج التنمية وسيادة القانون** (دعم قطاع الاسكان في القدس) تم رصد مبلغ (4.411) مليون شيكل، لكن لم توضح مسودة القانون آلية الإنفاق لما تم رصد لمحافظة القدس، بسبب حصر ما خصص لكافة المحافظات في بند (المحافظات) وفقاً لما أشار اليه كشف أبعاد مشروع الموازنة للعام ٢٠١٤، هذا يتطلب إعادة النظر في الميزانية التفصيلية لمحافظة القدس، لمعرفة آلية إنفاق المبلغ المشار اليه أعلاه، ومعرفة القيمة الحقيقية التي رصدت إلى دعم قطاع الاسكان في القدس من إجمالي (4,411) مليون شيكل.
- **وزارة شؤون القدس: برنامج دعم الصمود الجغرافي والانساني وللمقدسيين:** إجمالي ما رصد للوزارة (52,512) مليون شيكل، ومن خلال النظر في بنود الإنفاق التي وردت في كشف أبعاد مشروع الموازنة للعام ٢٠١٤، نجد أنه رصد مبلغ (٢٠) مليون شيكل للنفقات التحويلية، دون تحديد البنود المدرجة في هذه النفقة، مما يتطلب معرفة آلية صرف هذا المبلغ، وفي أي اتجاه، ومن هي الجهات المستفيدة منه.
- **النفقات التطويرية:** بناء على بلاغ اعداد الموازنة، الذي حدد سقفاً لكل مركز مسؤولية في كل من (الرواتب والأجور، والنفقات التشغيلية، والتحويلية والرأسمالية)، إلا أنه لم يحدد سقفاً للنفقات التطويرية، لأن ذلك مبني على إفتراض التمويل وحجمه من الدول المانحة والموالين والوضع السياسي. ومن خلال قراءة كشف المشاريع التطويرية المقدمة من قبل محافظة القدس، خصص مبلغ (٣٠٠) ألف شيكل لبناء غرفة عمليات لتنظيم الاسكان في مناطق النزوح خارج جدار العزل، وللجنة المقدسية العليا لمتابعة ملف المخدرات، ويذهب المبلغ مناصفة بين البرنامجين. أما ما تم رصده من قبل وزارة شؤون القدس للمشاريع التطويرية بلغ (19,445) مليون شيكل موزعه كالاتي:

اسم المشروع	التكلفة بالالف شيكل
مشروع تأهيل شارع القدس رام الله	٧٥٠٠٠
مشروع تجهيزات مستشفى مار يوسف في القدس الشرقية	1,920
انشاء ملعب تدريب نادي جبل المكبر	1,300
مشروع تطوير حرم جامعة القدس في بيت حنينا	3,800
تحسين ظروف السكن للسكان الاكثر هشاشة	٩٥٠
إعادة تأهيل الطوابق الاضية في مستشفى المطمع	2,000
مشروع تجهيز البنية التحتية للإسكان شرفات/ بيت صفافا	360.75
مشروع ترميم وتأهيل مقدسات	1,500

5,000	ترميم مدارس القدس
٣٢٠	مشروع الاعمال الخارجية والبنية التحتية لاسكان ...
2,220	القدس عاصمة دائمة للثقافة العربية
19,445.75	الاجمالي

• دائرة شؤون اللاجئين: خصص لها في بند المشاريع التطويرية (43,914) مليون شيكل، لكن من خلالها لم يتضح ما تم تخصيصه لدعم المخيمات في القدس. أيضاً هنالك بعض المشاريع التطويرية لدى بعض الجهات مثل سلطة المياه التي تبلغ قيمة مشاريعها التطويرية للعام ٢٠١٤ (367,471) مليون شيكل، وجد أنها خصصت مبلغ (٩٤ الف شيكل) لإنشاء محطة معالجة وشبكة صرف صحي شمال شرق القدس، وإنشاء خزانات مياه ل ٩ قرى شمال غرب القدس (١٤١ الف شيكل)، لكن الأهم مما تضمنته هذه المراكز من مشاريع تطويرية مقترحة، هو معرفة المشاريع التطويرية تفصيلاً لكافة مراكز المسؤولية للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٣، ومن خلالها يمكن معرفة ما خصص لمدينة القدس وما تم تنفيذه.

• غياب السياسات التكاملية بين مراكز المسؤولية: تجدر الإشارة إلى أهمية تكامل السياسات بين كافة مراكز المسؤولية ذات العلاقة، التي يفترض أن تكون برامجها مبنية على مبدأ العدالة وأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي، ومن مراكز المسؤولية على سبيل المثال ذات العلاقة (وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، وزارة الحكم المحلي، وزارة النقل والمواصلات، وزارة العمل، وزارة السياحة، وزارة الاشغال العامة والاسكان، وزارة الاقتصاد الوطني، سلطة المياه، سلطة الطاقة)، ومعرفة ما خصصت تلك الوزارات من برامج تحول لدعم القدس وأبنائها في كافة المجالات، لكن ما هو معروض في المسودة لا يبين تلك الأمور.

• مقترح أجندة السياسات الوطنية لخطة التنمية الوطنية: تجدر الإشارة أن الاجندة المقترحة للخطة الوطنية بنية رؤيتها على افتراض دولة كاملة السيادة، وبنيت افتراضات التمويل على خطة كيري المقترحة ومبادرة صندوق الاستثمار الفلسطيني على انشاء صندوقين هما (صندوق "شراكات" للاستثمار في المشاريع الصغيرة، وصندوق "انماء" للاستثمار في مشاريع في قطاعات البنية التحتية والموارد الطبيعية ومشاريع سياحية، لكن تلك الاجندة تخلو من جدول زمني تتضمن برامج وتكاليف مالية، وبالعودة إلى بعض الأولويات التي تضمنتها الأجندة، منها:

أ. **توسيع وترسيخ السيادة الفلسطينية:** تسعى الخطة إلى ترسيخ السيادة الفلسطينية على جميع الاراضي والموارد الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ خاصة مناطق "ج" والقدس الشرقية، إنطلاقاً من أن مناطق "ج" تبلغ مساحتها حوالي "٦١%" من الضفة الغربية، وعدم السيطرة على تلك المناطق تحدث خسارة في الاقتصاد الفلسطيني قيمتها (3.4) مليار دولار سنوياً. وفي حال السيطرة على تلك المناطق ستسهم في احداث نمو اقتصادي ومعالجة قضايا الفقر والبطالة، وتحقيق إيرادات حكومية تصل إلى ٨٠٠ مليون دولار سنويا في الحد الأدنى.

ب. **تعزيز مقومات الصمود والمقاومة:** تركز على القدس الشرقية، ومناطق "ج" وقطاع غزة، من خلال التمكين الاقتصادي والاجتماعي والحفاظ على الحقوق، وتحسين الوضع المعيشي لجميع المواطنين وتوفير الامن الاجتماعي، وإعادة ما دمره الاحتلال في قطاع غزة، وتقليص الفجوة التنموية بين شطري الوطن.

من خلال ما تقدم، ولتحسين ما هو مخصص للقدس، يتطلب الحصول على تفاصيل أدق للعديد من مراكز المسؤولية وحجم الموازنات المخصصة لذلك بما فيها النفقات التحويلية للقدس، ومن ضمن المقترحات الأخرى التي يمكن الأخذ بها، هي تخفيض النفقات لدى بعض مراكز المسؤولية التي يراها المشرع الفلسطيني غير ضرورية أو غير منطقية، على أن تحول إلى مخصصات محافظة ووزارة شؤون القدس.